

## قراءة منهجية نقدية مقارنة للفصل بين التشريع والتدقيق وإلغاء الهيئات الشرعية في عمل المصارف الإسلامية

نموذج الدكتور عبد الباري مشعل والأستاذ الدكتور رفيق المصري

السلام عليكم ورحمة الله

الأعضاء الكرام سلمكم الله

لن نُعيد الخوض في الطرح السابق الذي تم مناقشته عبر هذه المجموعة المباركة، ولكن وجب التنبيه إلى بعض الأمور الهامة بما يتعلق بالنداء المتكرر والمستमित للدكتور عبد الباري مشعل، والذي يؤكد يوماً بعد يوم استحواذ فكرة الفصل بين مهنة التدقيق الشرعي ومهنة التشريع (الفتوى) على تفكيره ومساره المهني وبلا هوادة، وبين ما يدعو له الأستاذ الدكتور رفيق المصري من إلغاء الهيئات الشرعية... وشتان بين الإثنين

**أولاً:** "مشعل" يريد أن يفصل التدقيق الشرعي عن تشريع الهيئات، والذي يُعدّ بمثابة إلغاء للهيئات الشرعية الخاصة واستبدالها بمعايير موحدة (سواءً من قبل هيئات خاصة مستقلة أو مركزية)... وبدأ يحارب في كل مؤتمر ومنتدى محلي ودولي ليقنع الجميع بالقوة وبخبرته المهنية والدبلوماسية... بأن هذا هو الحل الوحيد لتقوية نظام التدقيق والتشريع في آن معاً.. وارتقاء بالصناعة المصرفية الإسلامية

**ثانياً:** ومن جانب آخر نرى "المصري" ينادي بإلغاء الهيئات الشرعية... لأنها هيئات حيل ولا تُمثل أي إضافة حقيقية لفن الاجتهاد الفقهي، وبالتالي هي استنزاف للشروات وتضعيف للإقتصاد الإسلامي وتخريج لكل ربا صريح في البنوك الربوية إلى ربا مستتر في البنوك الإسلامية، والحل من منظوره يكمن في تأسيس ودعم منهج جاد في العلوم الاقتصادية الإسلامية، بما يكفل الفهم الصحيح للعقود المالية الإسلامية، ودون أن يخوض المصري في آلية التطبيق والتنفيذ على أرض الواقع

قراءة في منهج "مشعل" وآثاره

لا شك أن عمالقة الهيئات الشرعية كالدكتور عبد الستار أبو غدة ويعقوبي وغيرهم، لا يتفقون مع "مشعل" .. ونحن كذلك.. والسبب ببساطة أن "مشعل" يسعى لتقوية التدقيق والتشريع.. على حساب الإبداع

والإبتكار والمرونة والتطور لأدوات هذه الصناعة... أي يريد أن ينشر ثقافة الشرطي والعصا على كل مخالف للمعيار الشرعي المتبع) من خلال وجود سلطة تصطاد المخالفات في البنوك الإسلامية (وكأن المعيار أمر مُتَزَل من الله -جل وعلا... ودون إعطائهم فرصة لتصحيح الفتوى... وإلا اعتُبر هذا تعارضا وتحايلا... وحالة عدم استقرار للفتوى

**ومن هنا نقول لمشعل... مهلا..** وتذكر أن الصناعة في سنواتها الأولى، وهي لا زالت تبحث عن منهجية تطويرية بحثية عملية وشرعية... فلا تتعجل.. ولا يقودك عمك التجاري لمحاولة التأثير على الجهات الرقابية التي تستمع لك في سورية فقط، والتأثير على عقول الشباب والشابات من خلال دورتك المسماة "المدقق الشرعي المحترف" والتي أراها اختراقا قانونيا وتقليدا فاضحا لشهادة هيئة المراجعة والحاسبة بالبحرين، وإن كنت يا مشعل من صنع هذه المادة العلمية لهم

### قراءة في منهج "المصري" وآثاره

أما "المصري" فهو واضح ومباشر في التعبير عن منهجه، وهو أن صححوا المسار واستعملوا قدراتكم العقلية وملكاتكم الفقهية، بدون جشع واحتكارٍ للفرص، واخرجوا عن دائرة التقليد التي باتت مكشوفة للعالمي... ولسنا بحاجة لفقهِ حيل.. ولكن فقه جديد ومتجدد يُعالج القضايا المالية المعاصرة، من خلال لجان تجمع الإقتصاديين المعتدلين والفقهاء الماهرين والبنكيين... للوصول لمعايير قابلة للتغيير.. وتأجيل الحديث في التدقيق الشرعي والحوكمة والرقابة والجودة والمراجعة.. فهي سابقة لأوانها.. وتذكروا من استعجل الأمر قبل أوانه... عوقب بحرمانه

**الخلاصة:** يجب على كل قارئ التأمل والتدبر في مسار هذه الصناعة، وعدم الانسياق وراء شهادات.. لأجل الشهادات... وأنصحكم ونفسي بالقراءة... القراءة.. والتفكر في الحكمة الإلهية لوجود هذا الاختلاف الذي نشهده.. والذي أراه من أفضل النعم التي أنعم بها الكريم على هذه الصناعة والحمد لله رب العالمين

يامن رشيد